

General Committee of
Government School Teachers
Professional Associations Complex
Jerusalem - Beit Hanina
Tel. 254532. P.O.Box. 19183

اللجنة العامة لمعلمي مدارس الحكومة

في الضفة الغربية

مجمع النقابات المهنية

القدس - بيت حنينا

٢٥١٥٣٢ ص ١٦١٨٣

No.

الرقم

Date.....

التاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٨٩ م

السيد رئيس تحرير جريدة المحترم .

بعد التحية :-

نعلمكم ان (محكمة العدل العليا) الاسرائيلية ستعقد جلسة لها في الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاحد) الموافق (٣٠ / ٤ / ١٩٨٩ م) ، للنظر في (مدى قانونية) القضايا التالية :-

* - اغلاق المدارس بشكل (جماعي و فردي) ولمدد طويلة ، مما حرم الطلبة من حقهم

في التعلم .

* - اخراج المعلمين في اجازات بدون رواتب ، مما حرم المعلمين وعائلاتهم من حقهم

في العيش الكريم .

* - توقيف بعض المعلمين عن العمل نتيجة اعتقالهم اداريا خلال الانتفاضة وحرمانهم

من رواتبهم .

وعليه فان لجنة المعلمين تأمل :-

- ١- أن يحضر مندوبكم لتغطية وقائع الجلسة في اليوم المذكور .
- ٢- أن تخصص افتتاحية جريدتكم بتاريخ ٢٩/٤/٨٩ للتعليق على هذه القضايا والإشارة الى مداولة المحكمة العليا في تعيين جلستها الى هذا التاريخ ، وخصوصا بأن ^{بالتفصيل} الالتماس قد رفع الى المحكمة بتاريخ ١/٣/١٩٨٩ .
- ٣- أن يكتب بخط بارز على الصفحة الاولى من جريدتكم (الخبر والتفاصيل) المرفقة بهذه الرسالة ، وذلك لاهمية الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

اللجنة العامة لمعلمي مدارس الحكومة /

في الضفة الغربية

الضفة الغربية :-

ستعقد (محكمة العدل العليا) الاسرائيلية جلسة لها في الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاحد الموافق ١٩٨٩/٤/٣٠) للنظر في الالتماس الذي قدمته اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية بوساطة محاميها (وليد زحالقة) .

ومن الجدير بالذكر أن لجنة المعلمين تقدمت بالالتماس المذكور بتاريخ ٨٩/٣/١ لتنظر المحكمة العليا في (مدي قانونية) الاجراءات التي أقدمت عليها السلطات الاسرائيلية ضد العملية التربوية والتعليمية في الضفة الغربية ، حيث تقدمت لجنة المعلمين بالقضايا الثلاث التالية :-

أولا :- أقدمت السلطات الاسرائيلية على اغلاق المدارس في فترات متعددة (بشكل جماعي أو بشكل فردي) في العامين الدراسيين ٨٨ / ٨٧ و ٨٩ / ٨٨ ، حيث أغلقت السلطات المدارس بشكل جماعي من تاريخ ٨٨/٤/٤ - ٨٨/٥/٢٣ ، وانتهت العام الدراسي ٨٨/٨٧ بتاريخ ٨٨/٧/٢٠ ، ومنعت السلطات افتتاح العام الدراسي ٨٩/٨٨ في موعده (بداية ايلول ٨٨) حيث بقيت المدارس مغلقة حتى تاريخ ٨٨/١٢/١ ، ولم يمض (٤٠) يوما على دوام الطلبة بشكل فعلي حتى اعادت السلطات اغلاق المدارس مرة ثانية بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٠ وما زالت مغلقة حتى الآن ، هذا بالإضافة الى اغلاق عشرات المدارس خلال الدوام المدرسي لفترات تتراوح بين اسبوع وشهر واحد .

هذه الاجراءات حرمت الطلبة من حقهم الانساني في التعلم والذي كفلته كافة المواثيق والقوانين الدولية ، وأصبح خطر الجهل يتهدد أكثر من (٣٠٠) ألف طالب والالبة في الضفة الغربية .

ثانيا :- بحجة اغلاق المدارس فقد استصدرت سلطات الاحتلال أوامر عسكرية تم بموجبها حرمان المعلمين من رواتبهم في الاشهر (نيسان ، أيار ، تشرين أول ، وتشرين الثاني من عام ١٩٨٨) ومن ثم اخراج المعلمين في اجازات بدون رواتب اعتبارا من ٨٩/١/٢٠ وحتى الآن .

وكانت تدفع للمعلمين في هذه الفترات نصف رواتبهم وذلك (لاسباب انسانية)! على رأي رئيس الادارة المدنية . هذا في الوقت الذي أوضحت فيه لجان المعلمين في حينه لوزير الدفاع عبر

المحامي ما يلي :-

- أ) أن المعلمين ليسوا هم السبب في اغلاق المدارس ، وذلك اذا اعتبرنا أن (الصلاحيات) المعطاة للمسؤول والتي بموجبها يتم اخراج المعلم في اجازة بدون راتب يجب أن يكون هناك سبب واضح (مسوول عنه المعلم) كمثوله أمام لجنة طبية مثلا لفترات طويلة حسب ما تنص عليه الانظمة والقوانين .
- ب) رواتب المعلمين في الاحوال العادية ، التي يتقاضون فيها رواتبهم بشكل كامل ، لا تتناسب والاضاع الاقتصادية المتردية ، اذ يبلغ متوسط ما يتقاضونه (٦٥٠) شاغلا ، وحرمانهم من رواتبهم تشكل ضغطا اقتصاديا على المعلمين وعائلاتهم ، وهذا تنكر تام (لحق العيش الكريم) الذي كفلته المواثيق والقوانين الدولية .

ثالثا :- نتيجة اعتقال عدد من المعلمين خلال الانتفاضة (اعتقالا اداريا) تم توقيفهم عن العمل وحرمانهم من رواتبهم في الوقت الذي تنص عليه الانظمة والقوانين والتي تحظر على السلطات توقيف هؤلاء لعدم ثبوت أي تهمة ضدهم .

ما زال هؤلاء المعلمون ومنذ فترة طويلة تعدت العشرة اشهر لبعضهم ، لم يتلقوا